

عليه الغلاف

حملة مكافحة الفساد القضائي: بداية النهاية؟

حفلةً جنونٍ يعيشها القضاء. هل أتخذ قرار سياسي بلطفة ما يُسمى «حملة مكافحة الفساد» في «العديلية»؟ حربٌ وحربٌ مضادة يخوضها قضاةٌ وساسةٌ وأمنيون. ماذا عن القضاة الذين كُتت أيديهم؟ هل يكونون كيش فداء أم يُستكمل الملف حتى النهاية؟ ماذا عن هيئة التفتيش القضائي والتحقيقات التي تُجرّبها؟ من يشنّ حملة مضادة لوأد ورشة يقول القائمون بها إنها لتنظيف القضاء؟ وما هي أدواتها؟ الأسئلة تكثر، وعزّزتها مداورات المجلس الاعلى للقضاء أمس. ففي الاجتماع الذي عُقد في قصر بعبدا، ظهر انقسام

واضح بين فريقين: الاول يضم رئيس الجمهورية وفريق تكتل لبنان القوي، مستنوباً بالجيش والمديرية العامة لأمن الدولة؛ فيما يضم الثاني الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمدعي العام التمييزي. وبدا وزير المال علي حسن خليل والمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم واقفين «على الحياء». كاد المجتمعون الا يذكروا «حملة مكافحة الفساد» بالاسم. إلا ان مداولاتهم بشأنها أخذت الحيز الأكبر من النقاش. والانقسام الأكثر حدة ظهر حول دور فرع المعلومات في التحقيقات القضائية، لكن من دون إطلاق النار مباشرة

عليه. وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي قاد الهجوم على الفرع، على طريقة لاعب البيلياردو. أطلق سهامه في اتجاهات مختلفة. لكن ليصيب الفرع وحده، من زاوية «وجوب أن تعمل الأجهزة الأمنية بأمرة القضاء لا العكس». ذكّر بمهلة التوقيف الاحتياطي للموقوفين، والتي لا يجوز أن تتجاوز أربعة أيام، قبل أن ينطق بالجملة الفصل: «ثمة جهاز أمني، اختصاصه يسمح له بالإمساك بملفات مكافحة الفساد، كما أن لديه خبرة وإنجازات حققها بشفاافية، هو المديرية العامة لأمن الدولة التي يجب أن تتولى التحقيقات العادية، وتلك المتعلقة بالإرهاب

الحكومة سعد الحريري، بهدوء، غامراً من قناة الجيش: ماذا عن وثائق الاتصال التي تسمح بتوقيف أشخاص بلا قرار قضائي؟ وماذا عن الموقوفين الذين يُحاكمون أمام المحكمة العسكرية منذ سبع سنوات فيما الجرم الذي يُتهمون به لا يوجب التوقيف لأكثر من ثلاثة أشهر؟... أكثر الحريري من الأسئلة، قبل أن يتوجه إلى قائد الجيش، بهدوء أيضاً: عندما تنفذون مدهامات، هل تحصلون على إشارة القضاء؟ ردّ العماد جوزف عون بالقول إن بعض المهمات سرية وينفذها من دون إعلام أحد، ثم نبغ القضاء بالنتيجة. هنا تدخل وزير الدفاع الياس بو صعب طالباً التفريق بين الجرائم العادية، وتلك المتعلقة بالإرهاب

والتجسس، والتي تحتاج أحياناً إلى وقت طويل من التحقيقات. أما المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، فوقف إلى جانب فرع المعلومات والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي. قال إنها الجهاز «الأكثر التزاماً بمهلة التوقيف الاحتياطي، رغم أنها مهلة حث». وقال إن الفرع يحيل عليه نتائج التحقيقات في الفساد القضائي، المستندة إلى تسجيلات وأدلة واعترافات كررها الموقوفون أمام قضاة التحقيق. ولغت إلى أنه يحيل الملفات التي تُجرى بإشارة منه على التفتيش القضائي، وعلى محام عام تمييزي يعاونه، للتحقق من خلوها من جرائم جنائية. لم يقل أحد في الاجتماع صراحة إنه يريد أن يمنع فرع المعلومات

حسب عليف، رضوان مرتضى

من التحقيق في ملف الفساد القضائي، لكن الفريق الاول دار حول هذه الفكرة. أما الفريق الثاني، فدار حول فكرة أن المعلومات هو الجهاز الوحيد الموثوق من قبله. في النهاية، تقرر أن تتألف لجنة وزارية، برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، وعضوية وزيرى الدفاع والداخلية، وعضوية قادة الأجهزة الأمنية، بهدف التنسيق بين الأجهزة، ورسم حدود واضحة لصلاحيات كل منها. قيل كلام كثير، لكن الهدف واحد: وجهة ما يُسمى ملف مكافحة الفساد، والجهة التي تتولى التحقيق فيه، ومستقبله. فهل يمكن القول إن «حملة مكافحة الفساد» باتت على أبواب نهايتها؟

قرار بترحيل سوريين إلى بلادهم

اجتماع المجلس الاعلى للدفاع في القصر الجمهوري أمس خصص جزءاً كبيراً من مداولاته لمعالجة مسألة تهريب الأشخاص والبضائع عبر الحدود البرية، والبد العاملة غير المرخص لها. وقالت مصادر المجتمعين إن «المجلس اطلع على معلومات تفيد بان عدداً كبيراً من السوريين الذين أوقفوا بسبب دخولهم لبنان خلسة، تبين أنهم كانوا مسجلين في لوائح اللاجئين، وانهم يزورون بلادهم عبر المعابر غير الشرعية، إلا أنهم يسجلون أسماءهم بصورة قانونية في المراكز الحدودية السورية. لكنهم يتجاوزون المراكز الحدودية اللبنانية عبر الجردو، بمساعدة مهزبين، لكي لا يفقدوا صفة اللاجئين والتقديرات التي يحصلون عليها من المؤسسات الدولية. ولغنت المصادر إلى أن «المجلس منح المديرية العامة للأمن العام الضوء الأخضر لترحيل هؤلاء إلى سوريا، لانهم يدخلون بلادهم بصورة شرعية، ما يعنى غياب أي مبرر للجوئهم إلى لبنان». ومع أن القانون يسمح للأمن العام باتخاذ هذا الإجراء، إلا أنه كان يمنع عن ذلك منذ سنوات، بسبب قرار سياسي كان يحول دون تسليم سوريين إلى دولتهم. كذلك توقفت هذه القضية بجانبها القضائي، إذ كان يتم توقيف بعض السوريين لمدة أيام ومن ثم يطلق سراحيهم، فضلاً عن عدم توقيف المهزبين لأكثر من أسبوعين. وقد طلب الى القضاء التشدد باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. من جهة أخرى ناقش المجلس قضية السوريين الذي يعملون بشكل مخالف للقانون في لبنان، تحديداً من افتتحوا مؤسسات تجارية من دون الحصول على رخص قانونية. وفيما كان الأمن العام ينفذ عمليات دهم، ويختم المحال المخالفة بالشمع الأحمر بناء على إشارة القضاء، كان القضاء نفسه يصدر قرارات معاكسة تحت عنوان «السماح لأصحاب المحال بتسوية أوضاعهم». وفي هذه المسألة أيضاً، تقرر بان يلجأ القضاء الى التشدد في قراراته. وفي قضية تهريب البضائع من سوريا، تقرر أيضاً تشديد إجراءات مكافحة، سواء لجهة إغلاق المعابر غير الشرعية، او لتناحية عمليات التهريب التي تتم عبر المراكز الجمركية، ومنها على سبيل المثال عمليات تهريب التبغ والتبناك من السوق الحرة في سوريا.

وفي سياق الحرب الدائرة أيضاً، يتداول عدد من القضاة معلومات تفيد بان أحد القضاة المشتبه في تورطهم بملفات فساد، عمد إلى تسجيل مجريات التحقيق الذي أجري معه من قبل هيئة التفتيش القضائي. ويُتداول أن هذا التسجيل أرسل إلى أحد المحامين المقربين من وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل بهدف إظهار أن «التحقيقات فارغة»، ويُشكك عدد من القضاة في متانة الاستجوابات التي تُجرىها «هيئة التفتيش»، متسائلين عن خبرة القضاة أعضاء الهيئة الذين يتولون التحقيق مع زملائهم المشتبه فيهم، وصولاً إلى التشكيك في تاريخ بعضهم المهني؛ وفي إطار الهجمات المرتهدة أيضاً، تشن حملة تتعلق بالموقوف جو.ع أحد المدنيين المشتبه في كونهم سماسرة عدلين، والذين جرى توقيفهم أثيرت مسألة عدم قانونية الاستمرار في توقيفه لنحو شهر كامل لدى فرع المعلومات، فيما القانون لا يجيز التوقيف لأكثر من 48 ساعة قابلة للتמיד مرة واحدة، قبل إحالة الموقوف على القضاء. إلا أن مصادر قضائية ترد بأنه تبين أن المذكور ملاحق بسبع قضايا احتيال وشبكات من دون رصيد، وفي حقه أكثر من مذكرة توقيف غيابية. أما التحقيقات التي أجريت معه بعد توقيفه، فتمت إحالتها على النيابة العامة الاستئنافية ضمن المهلة القانونية.



(دالانج ونهرا)

صوتية وجدت على هواتف رئيس الجمهورية أبلغ القاضي التي كانت لها اليد الطولى في تحريك ملف «مكافحة الفساد القضائي» أن شيئاً لن يوقف حملة تنظيف العدلية. ولأجل ذلك، ينتظر منفيون بالقضية الأيام المقبلة التي ستكشف كف يد قضاة جدد، أو انحسار الحملة، لتعود العدلية إلى سابق عهدها: صورة عن الإدارة والأمن والسلطة السياسية.

جريساتي يدلي برأيه الشخصي. كان ناطقاً باسم رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، للتلميح بأن تحقيقات الفرع «مسيبة» وتستهدف قضاة من جهة واحدة. يرد فريق قوى الامن الداخلي - المدعي العام التمييزي - الرئيس سعد الحريري الآخر بتأكيد أن كل نتائج تحقيقات المعلومات التي أتت إلى الإشتباه في تورط قضاة بالفساد مثبتة بتسجيلات

الفرع يجب أن تتوقف. وفي الأيام الماضية، ترددت شائعات عن وجود نية بسحب ملف التحقيق من فرع المعلومات. لكن هذه الشائعات تاكدت أمس في اجتماع المجلس الاعلى للدفاع، حيث شدد وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي على وجوب أن يكون ملف مكافحة الفساد في عهدة المديرية العامة لأمن الدولة. وبالتأكيد، لم يكن

بالقول إن الفرع الأمني يتدخل في سير محاكمة غبيش والحاج، من خلال تلقين الاول الإفادات التي تضر بشريكته في التهمة؛ ما سبق جزء يسير مما يشهده القضاء، وسط الحديث عن لوبي سياسي امثني قضائي يسعى لوقف «حملة مكافحة الفساد» عبر القول إن الاعترافات التي انثُرعت من الموقوفين لدى فرع المعلومات تفت تحت التعذيب، وأن «هجمة»

سجلا أحد القضاة وقائم التحقيق الذي أجرته معه هيئة التفتيش القضائي!

منذ أيام، يشن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس هجوماً مضاداً على المديرية العامة قوى الامن الداخلي على مدى أيام، أصدر جرمانوس عدداً من الاستنابات القضائية، يطلب فيها من الأجهزة الأمنية تزويده بجميع المخالفات المسكوت عنها. في مجالتي حفر الأبار الارتوازية والبناء والتعدي على المساكن العامة، وهذه الاستنابات تصيب بالدرجة

منذ أيام، يشن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس هجوماً مضاداً على المديرية العامة قوى الامن الداخلي على مدى أيام، أصدر جرمانوس عدداً من الاستنابات القضائية، يطلب فيها من الأجهزة الأمنية تزويده بجميع المخالفات المسكوت عنها. في مجالتي حفر الأبار الارتوازية والبناء والتعدي على المساكن العامة، وهذه الاستنابات تصيب بالدرجة

«امبراطور الدقاقات»

من الأمثلة التي تُضرب للدلالة على الأزمة التي تضرب الأجهزة الأمنية والقضاء، وصلتها بالانقسام السياسي بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل. «امبراطور الدقاقات» (أي الحفارات)، وسام.خ. الأخير مشتبه في كونه أحد أبرز حفّاري الأبار الارتوازية الذين يتولون تأمين التراخيص غير القانونية التي يصدرها المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان. وبعد استنابة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس الاجهزة الأمنية بوجوب إبلاغه بجداول تتضمن مخالفات الأبار، طلب القاضي نفسه من المديرية العامة لأمن الدولة بتوقيف وسام. دهمت دورية من أمن الدولة منزله، فقيل لها إنه لدى فرع المعلومات راجع «امن الدولة» الفرع، فرد ضباط الأخير بأن وسام موجود لديهم بناءً على إشارة المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود. هنا، يتهم الفريق المناوئ له «المعلومات، المديرية العامة للأمن الداخلي باستباق التحقيق مع وسام، نظراً لما يمكن أن يوثقه من فساد في قضية الأبار بحق اللواء عثمان. ويرد الفريق الآخر بأن «امن الدولة تتدخل في ملف لا صلة لها به، وجرمانوس يحاول الالتفاف على إشارة المدعي العام التمييزي، بصورة مخالفة للقانون». يتداخل في هذا الملف القانون بالأمن والسياسة والصلاحيات. جرمانوس (والفريق الداعم له في التيار الوطني الحر) يصير على أن من حقه أن تمر عبره استنابات المدعي العام التمييزي إلى الأجهزة الأمنية. أما القاضي سمير حمود (والفريق الداعم له)، فيرى أن «صلاحياته تشمل كل أقراد الضابطة العدلية، من أرفع مدع عام في الجمهورية، إلى آخر مأمور أحرار».

